العدد (1550) السنة السادسة - الاحد (5) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مع تقليص وحودها العسكري

واشنطن تكرس دورها الدبلوماسي في العراق

بغداد / المدى

قال نائب الرئيس الاميركي جو بايدن السبت ان دور اميركا في العراق قد تحول من عسكري بحت الى "دعم دبلوماسي" قبل استكمال الانسحاب الكامل للقوات في نهاية ٢٠١١.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسة عن بايدن قوله خلال حفل اداء قسم الولاء لعدد من الجنود في الجيش الاميركي اثناء منحهم الجنسية الاميركية في بغداد، ان الولايات المتحدة قد وفت بالتزامها في سحب الجنود من المدن العراقية، والتركيز الان يصب على تقوية العلاقات الدبلوماسية. واضاف مخاطبا الجنود "لقد خسرتم ٤٣٢٢ من رفاقكم، واكثر من ٣٠ الف جريح، بينهم ١٧ الف في حالة خطيرة، لكن بفضل خدمتكم وتضحياتكم، خرج العراق من تحدي العنف الطائفي".

وتابع "لا يزال امامنا الكثير من العمل الصعب لانجازه هنا، لكن الفضل يعود لكم في بدء تسلم العراقيين مسؤولية مصيرهم، وسنبدأ بالترحيب بكم بالعودة الى الوطن بشرف وتقدير تستحقوه".

وجرى منح المواطنة الى ٢٣٧ شخصا، غالبيتهم من المكسيك والفيليبين الذين انضموا للجيش الاميركي بينما كانوا مقيمين في الولايات المتحدة، اضافة الى عدد من المترجمين العراقيين. وقال بايدن: ان "دبلوماسيينا والموظفين المدنيين سيركزون على مساعدة العراقيين في التوصل الى اكثر التسويات الدبلوماسية الضرورية لاحلال السلام والامن الدائمين". وكان بايدين قد حذر المسؤولين العراقيين في بغداد من ان واشنطن قد تعيد النظر في التزاماتها في العراق في حال عاد العنف الطائفي والاثني الى هذه البلاد. واكد مسؤول اميركي رفيع المستوى يرافق بايدن بعد سلسلة اجتماعات مع المسؤولين العراقيين بينهم رئيس الوزراء نوري المالكي "اذا عاد العنف فان ذلك سيغير طبيعة التزامنا. لقد كان (بايدن) صريحا جدا بهذا الصدد". واضاف "في حال ادت اعمال مختلف الاطراف في العراق الى غرق البلاد مجددا في العنف الطائفي او السقوط في العنف الاثني ، فان ذلك امر لن يتيح لنا الابقاء على التزامنا لانه لن يكون في مصلحة الشعب الاميركي". ولم يسبق لواشنطن ان اعربت عن مثل هذا القلق ازاء عدم احراز تقدم في حل المشاكل التي تقسم العراقيين والتي يمكن في اي وقت ان تؤدي الى استئناف العنف الذي كان اوقع العراق في الفوضى عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

المركبات العسكرية.. الى خارج المدن

ووصل بايدن مساء الخميس الى بغداد بعد يومين من انسحاب القوات الاميركية من المدن والبلدات العراقية التي اصبحت قوات الجيش والشرطة العراقية تتولى امنها.

واشار المسؤول الاميركي الكبير بالخصوص الى مشكلة مدينة كركوك واندماج مختلف المجموعات الاثنية والدينية في المجتمع العراقي وتعزيز المؤسسات الحكومية وقانون توزيع الثروات النفطية الذي لم يتم التصويت عليه حتى الان.

وشدد المسؤول الاميركي على ان "كميات هائلة من الدم قد سالت، وانفقت اموال لمساعدة العراق على النهوض. وكنا نريد ان يحصل ذلك لكننا لا نرغب البتة في اعادة ترميم ما ينكسر مرة اخرى اذا ما انهار العراق جراء تصرفات البعض". غير ان بايدن بدا اكثر دبلوماسية اثناء المؤتمر الصحفي المشترك مع المالكي. وقال ان "الرئيس (باراك اوباما) وانا شخصيا مسروران بالشوط الكبير الذي قطعه العراق منذ سنة، لكن الطريق المؤدي الى السلام والاستقرار ما زالت صعبة، ولم ينته الامر بعد". واضاف بايدن ان "على العراقيين اتخاذ تدابير سياسية واستخدام العملية السياسية لتسوية خلافاتهم وتقديم مصلحتهم الوطنية على ما سواها".

واعتبر رئيس الوزراء نوري المالكي من جهته ان الانسحاب الاميركي من المدن "يؤكد صدقية الاتفاقات" الموقعة مع الولايات المتحدة. وقال "تم احترام هذه الاتفاقيات بدقة"، مشيرا بذلك الى الاتفاق الامني الذي وقع في تشرين الثاني الماضي والذي فتح الطريق امام الانسحاب الكامل للقوات الاميركية في ٢٠١١.

انخفاض اعداد المعتقلين في بوكا الى ادنى مستوى منذ خمسة اعوام

بغداد / المدى

اكدت القوات الاميركية انخفاض اعداد المعتقلين في سجن بوكا الى أدنى مستوى منذ خمسة اعوام، كما هو الاقل بالمقارنة مع معتقلي كروبر والتاجي.

وقال مصدر في قوة المهام ١٣٤ المسؤولة عن ادارة المعتقلات في العراق ان العدد الحالي للمعتقلين في بوكا يبلغ الان ٣٣١٢ معتقلا، وقد وصل عدد المعتقلين ببوكا عند بلوغ قمته إلى ٢٢٠٠٠ معتقل في تشرين الثاني٢٠٠٧، ويعتبر هذا أدنى مستوى في عدد المعتقلين في بوكا منذ أوائل عام ٢٠٠٤. واضاف المصدر في بيان له ان معتقل كروبر الذي يقع تحت مسؤولية القوات متعددة الجنسية يحوي حاليا ٣٨٧٢ معتقلا، فضلا عن معتقل التاجي الذي يضم ٣٥٨٨ معتقلا، مشيرا الى انه سيتم إطلاق سراح المعتقلين الموجودين حاليا ببوكا أو تسفيرهم إلى التاجي أو كروبر قبل إغلاق بوكا خلال منتصف ايلول القادم.

وتابع المصدر انه وفقا للاتفاقية الأمنية، تقوم قوة المهام ١٣٤ بتسفير أو الإفراج عن جميع المعتقلين بطريقة مأمونة ومنظمة، مبينا إن العديد من مجموع ٣٧٩٤ معتقلا الذين أفرج عنهم منذ الاول من كانون الثاني شاركوا في البرامج التعليمية والمهنية في مرافق الاعتقال التي تديرها الولايات المتحدة، وهم أكثر تجهيزاً ليصبحوا أعضاء منتجين في مستقبل العراق المتزايد في الازدهار.

وبشأن البنى والمواد في المعتقل، قال المصدر انه سيتم تسليم محطات توليد الطاقة ومحطات الضخ ومعالجة المياه الموجودة من قبل القوات متعددة الجنسية في العراق إلى الحكومة المحلية في وقت غير محدد في المستقبل، ولكن هناك إجراءات تجري حاليا للسماح للمواطنين من أم قصر وصفوان باستعمال المصانع حتى يتم إعادة الملكية كما ينبغي إلى حكومة العراق.

ويشار الى ان معسكر بوكا يقع على طول الحدود الكويتية القريبة من ميناء أم قصر بمحافظة البصرة، ويديره لواء الشرطة العسكرية ٨٩ من فورت هود، ولاية تكساس، وكانت لديه في السابق قدرة تسع إلى إيواء ٣٠٠٠٠ معتقل. أما الآن، فالسعة القصوى للمعسكر هي حوالي ٤٣٠٠ معتقل ويرجع ذلك إلى تفكيك وتخفيض مجمعات المعتقلين.

على الارجح

تقاعد عبود

يوسف المحمداوي

استبشر المتقاعدون خيرا بعد التصريحات التي اولى بها السيد وزير المالية لـ (المدى) ومفادها ان هناك مشروعاً مقترحاً لقانون سينجز خلال شهرين يقضي بزيادة رواتب تلك الشريحة من درجة وكيل مدير عام فما دون ،وفي الحوار نفسه طالب السيد الوزير الجهات المعنية ،بضرورة تخفيض المسؤولين فيها الى ٥٠ ٪ وعزا ذلك الى حجم مرتباتهم الكبيرة .

هذا الامر يقودنا الى الكثير من التساؤل ،وهو ان المالية حيث شرعت سلم رواتب الموظفين،استثنت من ذلك تحديد رواتب اسياد السلطات الاربع ،وهي رئاسات الجمهورية والتشريعية ، والتنفيذية ،والقضائية ،وبالتالي اصبح الامر خارج نطاق تشريعاتها ،ولكن تلك الرئاسات شملوا انفسهم بقانون التقاعد العام من زاوية منح المتقاعد الذي تتجاوز خدمته الوظيفية الثلاثين عاما راتبا تقاعديا بنسبة ٨٠ ٪ من راتبه الاسمي.

ومن اجل تفعيل دور القانون ،اخذ الساسة منه مايثلج صدور جيوبهم ،فمنذ التغيير تزايدت اعداد المتقاعدين السياسيين ،من مجلس الحكم الى اعضاء الجمعية الوطنية ،الى حكومة اياد علاوي ،الى حكومة الجعفري ،والمستشارين ، واصحاب الدرجات الخاصة الذين لم يخدم بعضهم سوى اربعة شهور ورغم ذلك تقاضوا راتبا تقاعديا بنسبة ٨٠ ٪ من راتبه الاصلي ،والامر ايضا انسحب على مجالس المحافظات والمجالس البلدية.

ولنأخذ برلماننا الموقر مثلا ونجري احصائية للوصول الى حجم موازنة التقاعد السياسي ،ولنفترض بان الراتب التقاعدي للبرلمان ٨ ملايين دينار ،على خلاف الراتب التقاعدي الذي منح للرئيس السابق للبرلمان والبالغ ٤٠ ألف دولار كما اشارت بعض وسائل الاعلام الى ذلك ،وهذا يعني ان الخزينة التقاعدية للبرلمان تبلغ ٢٦٤ مليار دينار عراقي .فضلا عن رواتب الرئيس السنوي البالغة ٤٨٠ الف دولار سنويا ،وسيتضاعف هذا العدد بعد اربع سنوات .

وبرأيي على مدى خمس دورات نيابية اي بحدود ٢٠ عاما نحتاج ١٣٢٠ مليار دينار عراقي ، رواتب تقاعدية للبرلمانيين فقط،وهناك مايفوقهم عددا في الرئاسات الثلاث الاخرى ومجالس المحافظات والمجالس البلدية والمستشارين والهيئات والدرجات الخاصة،والقائمة تطول ،ولوكانت تلك الاموال تستثمر داخل البلد لقلنا بعض الشر اهون، ولكن اغلب ساستنا عوائلهم في الخارج وسيحملون جوازاتهم الدبلوماسية التي ستمنح لهم مدى الحياة مع رواتبهم الى البلد الذي اتوا منه، ويتركون جارنا عبود سعيدا وهو يتقاضى راتبا تقاعديا قدره ٣٠٠ الف دينار كل شهرين ،وهو يتساءل الان بقلق ،بعد ٢٠ عاما هل سأحصل عليه ،ام ان موازنة الدولة ستنفذ على رواتب المسؤولين المتقاعدين؟!.

واذا مابقي الحال على ماهو عليه الان ومن غير تشريعات قانونية تحدد سلم رواتب المسؤولين ،نقترح بأن تكون الدورة النيابية لمدة ٣٠ عاما حتى يتمكن السياسي من الحصول على تقاعد بنسبة ٨٠ ٪ من راتبه بما يرضي الله والقانون ،على الرغم من ان وجود رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء او البرلماني لمدة ٣٠ عاما في الحكم،هو عودة للدكتاتورية ،لكنه سيضمن لابن عبود راتبه التقاعدي.

Yossif_al_m@yahoo.com

دعوا الى اتخاذ اجراءات فعالة تنهي ملف الديون

نواب لـ(المدى) : للعراق حقوق مالية على الدول المشاركة في الحرب

بغداد / احياء الموسوي

دعا عدد من النواب الى اتخاذ اجراءات فعالة سعيا لاطفاء الديون على العراق، واكدوا ان للعراق حقوقا على بعض الدول، خاصة تلك التي اشتركت في حرب عام ٢٠٠٣.

وقال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد كمال الساعدي ان "برلمانات عدد من الدول تبرعت باسقاط الديون على العراق، وبالتالي علينا ان نتحرك برلمانيا لمخاطبتها، وان هناك بعض القوى المتشددة هي التي تدعو الى عدم اسقاط هذه الديون"، واضاف الساعدي في تصريح لـ(المدى) ان "المطالبات بالديون امر غير منصف وان العراق يدفع ٥٪ من عوائده النفطية فقط للكويت"، وتابع النائب عن الائتلاف "اذا فتح ملف التعويضات، سيكون مخيفا ومرعبا ونحن الان سياسيا نتكلم عن ملف الديون وليس عن التعويضات، واذا اردنا فتح ملف التعويضات لانعرف ماذا ستكون النتائج".

ويشار الى ان عددا من الدول وخاصة العربية منها ترفض اطفاء الديون على العراق، والتي نجمت من سياسة النظام المباد باغراق البلاد بالديون لابقاء ماكنة الحروب مستمرة، ومنها الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثماني سنوات.

فيما قال النائب عز الدين الدولة انه "يجري الان حراك سياسي لاسقاط الديون المترتبة على العراق". وقال في تصريح لـ(المدى) ان "العراق كان تحت الاحتلال وهناك منظمات ارهابية تعمل على زعزعة الامن فيه، فضلا عن التدخل في شؤونه الداخلية، وان اطفاء الديون سيعمل على اعادة العراق الى الحضن العربي ويبني علاقات دبلوماسية من جديد مع الدول التي كانت لها تحفظات على السياسة السابقة للعراق". واشار دولة الى ان "الذين قاموا بزج العراق في الحروب عليهم تعويضه لان الحرب الاخيرة غير مشروعة وكانت انفرادية من الولايات المتحدة الامريكية وبالتحالف مع اكثر من ٣٠ دولة فضلا عن ان مجلس الامن لم يوافق على هذه الحرب، وان المبررات التي ساقتها الولايات المتحدة، قد سقطت وليس لها وجود". وتابع ان "من حق الشعب العراقي والقوى السياسية مطالبة الجانب الاميركي والدول المتحالفة بتعويض العراق عن كل الخسائر التي نجمت منذ الحرب الاميركية على العراق وحتى هذه اللحظة". وتابع ان "العراق جزء من الامة العربية وهو احد المؤسسين لجامعة الدول العربية وهناك اجتماع اممي وثيق للتعاون المشترك بين الدول العربية، لذا يكون من الضروري على هذه الدول ان تتقدم بخطوة لهذه المرحلة وتسرع في اطفاء الديون على العراق التي انهكته واسهمت في تأخير نهضته".

واطفأت معظم الدول الغربية الديون المترتبة على العراق، بحسب ما اعلنه المسؤولون الحكوميون في اوقات سابقة، وذلك تنفيذا لاتفاقيات نادي باريس، ولدعم العراق في تجاوز الازمة التي مر بها ودعما لاقتصاده.

من جهته قال النائب عن الكتلة الصدرية في البرلمان علي الميالي ان "هناك ثغرة قانونية يمكن الاستفادة منها في تحويل الديون المترتبة على العراق ابان حكم النظام المباد الى نفقات للحرب التي خاضها الاحتلال من اجل الغائها". واضاف الميالي في تصريح لـ(المدى) انه "ليس من العدل ان يتحمل العراق وشعبه ما قام به النظام المباد من مجازفات ومغامرات اوصلته الى حافة الهاوية مثل الحرب على ايران والكويت وغيرها". وافاد ان "المجتمع الدولي اعترف بان النظام المباد دكتاتوري لايخضع لقوانين دولية ولا انسانية، وبذلك تم شن هذه الحرب لاسقاط النظام ويجب اسقاط كافة القضايا القانونية والديون المترتبة عليه حال سقوطه".

اتهمته بابتزاز النواب

لجنة برلمانية تدعو رئيس الوزراء إلى تنفيذ وعوده بمكافحة الفساد

الفساد المالي ينهك الاقتصاد العراقي

بغداد / المدى

دعت مقررة لجنة النزاهة في البرلمان رئيس الوزراء نوري المالكي إلى عدم التغطية على الوزراء المفسدين في الحكومة، مبينة أن على المالكي ان يطبق شعاراته لمكافحة الفساد الاداري على ارض الواقع.

واوضحت النائبة عالية نصيف جاسم عن القائمة العراقية بحسب وكالة (اكانيوز) أن "المالكي مطالب بتطبيق شعاراته التي رفعها بداية العام الحالي للقضاء على الفساد الاداري بدلا من استخدامها للدعاية الانتخابية فقط". واضافت ان "المالكي تدخل في شؤون القضاء لايقاف محاكمة وزير التجارة المستقيل عبد الفلاح السوداني"، مبينة انه "شكل لجنة تحقيقية تستلم ملف السوداني بدلا من محكمة الجنائيات في محافظة المثنى المسؤولة عن محاكمته وجعل قاضي المحكمة احد افراد اللجنة".

واشارت جاسم الى ان "المالكي يحاول حاليا ابتزاز عدد من النواب بتهديدهم بالكشف عن شهادتهم الدراسية المزورة او اشتراكهم في قضايا ارهاب مقابل سكوتهم عن الاستجوابات"، ولفتت الى ان "هذا الامر يدل على تستر رئيس الوزراء على الكثير من قضايا الفساد لاسباب سياسية".

وكان رئيس لجنة النزاهة البرلمانية صباح الساعدي اكد في وقت سابق تعرض عدد من اعضاء البرلمان الى ضغوط كبيرة من قبل بعض الكتل السياسية لايقاف الاستجوابات تتمثل باتهامهم بقضايا جنائية اذا لم تتوقف الاستجوابات.

يذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي اكد في تصريحات مؤخرا ان عمليات الاستجواب يجب ان تكون وفق سياقات محددة، متهما بعض الاطراف بمحاولة تشويه سمعة الحكومة العراقية من خلال هذه الاستجوابات. وعلى صعيد متصل، تظاهر عدد من موظفي معمل سمنت كربلاء مطالبين بإقالة مديرهم لاسباب تتعلق بسوء الادارة ووجود حالات فساد مالي. وقال الموظف محمد خيري: إن "مدير معمل سمنت كربلاء ماجد عبد اللطيف حريز عمد الى نقل أربعة من أكثر موظفي المعمل كفاءة الى محافظة السماوة خوفا من كشفهم حالات فساد إداري ومالي في المعمل، وقام بتعيين أربعة من مقربيه بدلا عنهم". واضاف أن "إنتاج المعمل من مادة الاسمنت تأخر كثيرا خلال السنتين الماضيتين التي تسلم فيهما حريز المنصب، فبعد ما كان الانتاج يصل الى أكثر من ٢٧ الف طن من الأسمنت شهريا أخذ بالتناقص ليصل الى ١٩ الف طن شهريا على حد قوله".

بدوره ذكر الموظف حسن ناظم وهو احد المنقولين من معمل سمنت كربلاء الى معمل سمنت السماوة أن "الاسباب التي دفعت بمدير المعمل الى نقلنا هي محاولتنا كشف حالات فساد إداري ومالي تمت تحت انظار الموظفين وهي شراء مرسبة بمليار دينار عراقي لم تعمل سوى شهرين فقط والقيت بعدها في العراء وهي الان معرضة للتلف". مشيراً الى "صرفه مبالغ كبيرة لبناء جسر حديدي بين غرفة الانتاج والتحميل الا أنه تراجع عن المشروع بعدما بلغت نسبة الانجاز مراحل متقدمة بحجة أن الجسر قصير وغير كاف لربط الوحدتين، وقام المدير بتعيينً أربعة من المقربين اليه في العمل بعد نقلنا الى السماوة". واوضح الموظف "لقد أبلغنا نائب المحافظ عباس الموسوي بالامر وقام بزيارة المعمل قبل نحو شهرين الا أنه لم يتخذ أي قرار بهذا الشأن رغم مطالبة أكثر من ٧٠٪ من العاملين بمحاسبة المدير وإقالته من منصبه". من جهته قال طارق الخيقاني رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء إن "لجنة تم تشكيلها تضم في عضويتها نائب رئيس مجلس المحافظة ونائب المحافظ ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس المحافظة للوقوف على مدى صحة ما جاء به المتظاهرون من ادعاءات، وأنه في حال ثبتت صحتها ستقوم اللجنة بمحاسبة المدير وتقديمه الى القضاء".

تجـــدد الآمـــــال بـــازالـــة الحـــواجـــز الـكـونـكـريـتـيـة في بـغـداد

الحواجز الكونكريتية اسهمت في تعزيز الامن

بغداد / المدى

اكد عدد من أهالي العاصمة بغداد أن الحواجز الكونكريتية المنتشرة في الشوارع والأحياء، باتت عبئا ثقيلا عليهم ضاعف معاناتهم ومشكلاتهم اليومية.

وقالت صحيفة الوطن السعودية في تقرير لها، انه مع إعلان بدء انسحاب القوات الاميركية من مراكز المدن، تجددت الآمال في رفع الحواجز، لكن التمنيات اصطدمت بإجراءات أمنية أشد، وظلت الكتل الكونكريتية جاثمة على صدور البغداديين، لكونها قطعت أوصال الكثير من المناطق، فضلا عما تسببه من زحام شديد في الشوارع العامة المليئة بنقاط التفتيش العسكرية.

والحواجز الكونكريتية تسببت بوقوع حوادث مؤسفة، منها وفاة رسام الكاريكاتير العراقي المعروف مؤيد نعمة الذي لم يستطع مسعفوه نقله من منزله إلى المستشفى والواقع على بعد ثلاثة كيلو مترات عن مسكن الرسام الراحل، وقال فلاح الخطاط الذي كان يحاول إسعاف الراحل "الرسام مؤيد نعمة كان يسكن في حي البياع، وعندما اتصلت بي زوجته أسرعت من بيتي في حي السيدية متوجها إلى البياع، ونقلته بسيارتي إلى مستشفى اليرموك الذي يفصله عن البياع جسر الطريق السريع ولكن بسبب شدة الزحام ووجود أكثر من نقطة تفتيش فارق نعمة الحياة بعد أن فشلت أنا وزوجته في إيصاله إلى المستشفى".

وكلفت أمانة بغداد وفي ظل عجزها عن إزالة الحواجز بعض التشكيليين في رسم لوحات جدارية على الحواجز الكونكريتية، لكنها لم تنجح في جعل الحواجز أليفة ومقبولة من قبل الأهالي حسبما أكد ذلك الناقد التشكيلي جواد الزيدي، مضيفا "لا يمكن أن تتوفر قيمة جمالية من دون تحفيز الأحاسيس لدى المتلقي، ومحاولة أمانة بغداد كانت تجميلا للقبح، لأنها لم تتحسب إلى ثقل الأحاسيس في نفوس البغداديين من الحواجز الكونكريتية، ولهذا فأي عمل تشكيلي على الحاجز لا يحمل قيمة جمالية، حتى وإن نفذه أشهر الرسامين في العالم".

وفي منطقة الكاظمية اضطر العديد من أصحاب المحال التجارية إلى إقفالها، على الرغم من أن المنطقة تضم سوقا كبيرة لمختلف البضائع، بسبب إحاطة المنطقة وسوقها بحاجز كونكريتي. ويقول ماجد الصائغ صاحب أحد محال الصاغة "منذ التفجير الأخير في الكاظمية أقدمت الأجهزة الأمنية على إحاطة المنطقة بالحواجز، وحتى وقت قريب كانت محلاتنا تستقطب الزبائن من كل أحياء بغداد، ولكن اليوم أصبحنا في وضع لا نحسد عليه وبدأ بعضنا يفكر في الانتقال إلى مناطق أخرى، والكاظمية التي كانت تستقبل يوميا الآلاف، باتت اليوم مشلولة، وعلى زائرها السير عدة كيلو مترات، وعندما يرغب في الدخول إلى سوقها لابد أن ينتظر في طابور طويل للخضوع لإجراءات التفتيش، ولا أعتقد أن مزاج العراقي رائق إلى درجة تساعده على الانتظار". ويضيف "رفعنا العديد من المخاطبات للأجهزة الرسمية فالحواجز باتت تهدد أرزاقنا ولكن لم نتلق استجابة من المسؤولين".

وبالرغم من تعدد منظمات المجتمع المدني في العراق واتساع نشاطها، إلا أنها لم تكلف نفسها في أن تبدي رأيها بما تسببه الحواجز الكونكريتية من مشكلات ومعاناة لأهالي العاصمة. وفي هذا الشأن قال الناشط في مجال حقوق الإنسان إياد الملاح "بات الجميع اليوم يقول إن في بغداد سور الصين، فالحواجز وبقدر ما تسببه من مشكلات بيئية، مازالت بعيدة عن اهتمام الجهات الرسمية، فهي وضعت من قبل القوات الاميركية ، والحكومة العراقية بادرت ولكن بشكل قليل لإزالة بعضها، ونعتقد أن تكاليفها يمكن أن تبني مجمعا سكنيا ضخما. بعض منظمات المجتمع المدني أصدرت بيانات بخصوص ذلك، لكنها كانت تصطدم دائما بعبارة متطلبات الإجـــراءات الأمـنـيـة، ونـأمـل بعد الانسحاب الأمريكي أن نشهد حلولا لهذه المشكلة نظرا لما تخلفه من تداعيات اجتماعية ونفسية واقتصادية".